الأَغْلَاطُ اللُّغَوِيَّةُ فِي الْكُتُبِ الرَّسْمِيَّةِ لِلْمُؤَسَّسَاتِ التَّرْبَوِيَةِ (المُدِيرِيَّة العَامَّة لِتَرْبِيَةِ وَاسِطِ أَنمُوذَجًا)

م.م. مَالِكُ مَحْمُود جَاسِم
وزارة التربية / المديريةُ العامّة لتربية واسط
malkalghshamy913@gmail.com

المُلخَّص:

من يطالع الكتب الرّسميَّة لأي مؤسّسة من المؤسّسات لا يعجزه أن يدرك العدد الكبير من الأغلاط اللّغويَّة في تلك الكتب، وقد جاء هذا البحث لدراسة الأغلاط اللّغويّة المتنوعة الواردة في الكتب الرّسميّة لأحدى المؤسّسات التّربويَّة وهي المديريّة العامّة لتربية واسط، من حيث جمعها وتحليلها، وبيان الغلط فيها ، ثمَّ تصويبها اعتمادًا على ما جاء في معاجم اللّغة العربيّة وكتب التّصحيح اللّغويّ، لتلافي تلك الأغلاط ، والحدّ منها ، رغبةً في تعميم الصّواب .

الكلمات المفتاحية: (الأغلاط اللّغويّة، المخاطبات الرسمية، تربية واسط).

Linguistic errors in official correspondence of educational institutions in the Ministry of Education, the General Directorate of Education in Wasit as a model

MA. Malik .M Jasim
the Ministry of Education/ the General Directorate of Education in Wasit
malkalghshamy913@gmail.com

Abstract :

Anyone who reads the official books of any institution is not able to realize the large number of linguistic mistakes in these books, and this research came to study the various linguistic mistakes mentioned in the official books of one of the educational institutions which is the General Directorate of Wasit Education, in terms of collecting and analyzing it, and showing the mistake in it Then correct it based on what was stated in the dictionaries of the Arabic language and the books of linguistic correction, to avoid these mistakes, and reduce them, in a desire to generalize the right thing.

Keywords: (linguistic errors, formal correspondence, Wasit education).

تعدُّ المخاطبات الرّسميَّة لكلِّ مؤسّسة من مؤسّسات الدّولة الوجه الحسن لتلك المؤسّسة ، وإنَّ وجود الأغلاط اللُّغويَّة في تلك المخاطبات يشوّه ذلك الوجه الحسن، وعلى الرّغم من أنَّ التّعليمات الصّادرة عن الجهات المختصّة قد ألزمت المؤسّسات الرّسميَّة وشبه الرّسميَّة بالتّخاطب باللّغة العربيَّة الفصحى الخالية من كلِّ ما يشوبها من أغلاط، وهذا ما أكده القانون المرقّم (٦٤) لسنة ١٩٧٧م[١]، مع ذلك نجد الكثير من الكتب الرّسميَّة تزخر بمختلف الأغلاط اللّغويّة التي تسيء للمضامين ، إلى الحدّ الذي صار الباحث لا يحتاج معه إلى طول عناء لاكتشاف تلك الأغلاط وإماطة اللّثام عنها، من هنا تولَّدت الرّغبة لديَّ في دراسة الأغلاط اللّغويّة في المخاطبات الرّسميَّة، فوقع الاختيار على دراسة أغلاط الكتب الرّسميَّة في أحدى المؤسّسات التّربويَّة وهي المديريَّة العامّة لتربيّة واسط، وسبب اختياري لهذه المؤسّسة كوني أحد موظفيها، والآمل بتصويب أغلاط المخاطبات فيها والارتقاء بها عن اللّحن بعيدًا عن التّعريض بكتّابها والتّشهير بهم وتتبع أغلاطهم، فلا عصمة لأحد من الغلط اللّغويّ، فقد اطّلعت على المخاطبات الرّسميّة لهذه المؤسّسة للمدّة ما بين عامي (٢٠١٥م – ٢٠٢٠م)، وسجلت ما فيها من أغلاط متنوّعة، ثمّ صنّفت تلك الأغلاط ضمن مستويات اللّغة، وقمت بتحليلها وبيان وجه الغلط فيها، ثمَّ ذكرت الوجه الصّحيح اعتمادًا على ما جاء في معاجم اللّغة وكتب التّصحيح اللّغويّ، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يُقسّم على تمهيد وأربعة مباحث ثُمَّ خاتمة أوجزت فيها أهم النَّتائج التي توّصل اليها البحث، تناولت في التّمهيد تعريف الغلط لغةً واصطلاحًا، ومعايير التّخطئة والصّواب عند اللّغويينَ، ومن ثمَّ ذكرت أنواع الأغلاط اللّغويَّة، وقد خصّصت المبحث الأوّل لدراسة الأغلاط الصّرفيّة في تلك المخاطبات، أمَّا المبحث الثّاني فقد تناولت فيه دراسة الأغلاط النّحويَّة المتنوعة، ودرستُ في المبحث الثّالث الأغلاط الأسلوبيّة، وتضمَّن مطلبين، تناولت في الأوّل الأغلاط الدّلاليّة، أمّا المطلب الثّاني فكان في أغلاط التّعدية، وخُصّص المبحث الرّابع والأخير لدراسة الأغلاط الإملائيَّة .

ولابدَّ من الإشارة هنا بأنّي لم أتناول في هذه الدّراسة البسيطة جميع الأغلاط الواردة في تلك المخاطبات؛ وذلك لكثرتهـا، بل اكتفيت بذكر الأغلاط الأكثر استعمالًا، وقد حاولت الابتعاد عن الألفاظ الذي اختلف العلماء بتخطئتها، وكذلك ابتعدت عن الأغلاط التي قد تكون لأسباب مطبعيّة، وحرصت كلّ الحرص على عدم المغالاة في التخطئة .

التَّمهيد:

تعريف الغلط

الغلط لغةً:

قال ابن فارس(ت٣٩٥هـ) في تأصيله لفظ الغلط :"الغين واللّام والطاء كلمةٌ واحدةٌ ، وهي الغلط: خلاف الإصابة، يُقال : غَلِطَ يغْلَطُ غَلَطًا . وبينهم أُغلُوطةٌ ، أي شيءٌ يُغالط به بعضُهم بعضًا"[٢]، فالغلط عنده ما كان نقيض الصّواب، وجاء في لسان العرب :"الغَلَطُ: أَن تَعْيا بِالشَّيْءِ فَلا تَعْرِفَ وَجْهَ الصَّوَابِ فِيهِ، وَقَدْ غَلِطَ فِي الأَمر يَغْلَطُ غَلَطاً وأَغْلَطَه غَيْرُهُ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: غَلِطَ فِي مَنْطِقِه، وغَلِتَ فِي الحِساب غَلَطاً وغَلَتاً، وَبَعْضُهُمْ يجعلُهما لُغَتَيْنِ بِمَعْنًى. قَالَ: والغَلَطُ فِي

الحِساب وكلّ شيءٍ، والغَلَطُ لا يَكُونُ إلا فِي الْحِسَابِ"[٣]، ويُجْمَعُ الغَلَطُ على أَغْلاطٍ، وجمعه ابنُ سِيدَه (ت٤٥٨هـ) على غِلاطٍ، وجمعه غيره على أُغْلوطَاتُ وأغاليط وغلوطات[٤]، يتبيّن ممّا تقدّم أنّ مفهوم الغلط في المعاجم اللّغوية لا يخرج عن مفهوم الخروج عن المستوى الصّواب بشكل عامّ.

الغلط اصطلاحًا :

ذكر الدّكتور عبد السّلام محمّد هارون أنَّ سيبويه(ت: ١٨٠هـ) كان كثيرًا ما يطلق في كتابه لفظ الغلط على الكلام الخارج عن القياس[٥]، وقد عرّف ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) الغلط بأنّه كلّ ما خالف القياس واستعمال الفصحاء[٦]، وقد أشار أبو هلال العسكري(ت٣٩٥هـ) إلى تعريف الغلط في معرض التّفريق بينه وبين الخطأ فقال: "أن الغلط هو وضع الشّيء في غير موضعه ، ويجوز أن يكون صوابًا في نفسه والخطأ لا يكون صوابًا على وجه "[٧].

ولا يختلف تعريف المحدثين للغلط عن تعريف القدامى له ، فالغلط عندهم : الخروج عن الاستعمال اللّغويّ الصّحيح ، يقول الدّكتور فاضل السّامرائيّ: "من المعلوم أنّ ثمة تعبيرات فصيحة صحيحة وتعبيرات غير صحيحة، وهي التي تدخل في باب الغلط ، فالفصيحة هي التي جرت على سنن العرب وقواعدها وأصولها ، والغلط هي التي خرجت عن ذلك ..."[٨]، فالغلط عنده كلّ ما يخالف سنن العرب وقواعدها التي وضعوها لاستقامة الكلام وقد استعمل اللّغويون القدامى ألفاظًا كثيرةً للدلالة على الغلط والخطأ، مثل :التّوهم ، والشّواذ، والفاسد، والقبيح، والضّعيف، والمنكر، وغيرها.

ويجدر بنا هنا أن نبيّن أنَّ اللّغويين القدامى استعملوا ألفاظًا كثيرةً للدلالة على الغلط والخطأ، مثل :التّوهم ، والشّواذ ، والفاسد ، والقبيح ، والضّعيف ، والمنكر، وغيرها[٩].

معاييرُ التّخطئة والصّواب

تقوم كتب التّصحيح اللّغوي على ركنين أساسين :

الأول : ذكر الكلمات أو الصّيغ التي تجري على ألسنة بعض العامّة أو بعض الكتّاب، والحكم عليها بالغلط .

الرّكن الثّاني : ويتمثّل بذكر الصّواب الذي يجب أن يحل محلّ الاستعمال الخاطئ[١٠]، أمّا المعايير التي يعتمد عليها اللّغويون في تخطئة ما يخطِّئونه من ألفاظ فهي سبعة معايير وهي[١١]:

١- عدم السّماع : وقد اتخذه المخطّئون المعيار الأول في ما يخطّئونه من ألفاظ ،ويقصد بعدم السّماع: عدم ورود اللّفظ عند العرب الفصحاء في عصر الاحتجاج وهو العصر الذي سبق منتصف القرن الثّاني للهجرة ، والعرب الفصحاح هم العرب الذين أخذت عنهم اللّغة ، وهم قبائل قيس وتميم وأسد ثم هُذيل وبعض كنانة وبعض الطّائيين، فلم يؤخذ من غيرهم، وقد وصِف هذا المعيار بأنَّ فيه شيء من المجازفة ؛ إذ يتطلب من اللّغويّ أن يكون مطّلعًا على كلّ ما ورد عن العرب، فقد حكم الكثير من اللّغويين على تخطئة بعض الألفاظ بحجّة أنّها لم تسمع عن العرب، لكنّها كانت مسموعة عنهم ففاتهم ذلك[١٢].

٢- عدم القياس: فاللّفظ الذي لا يتماشى مع أقيسة اللّغة العربيَّة لايمكن أن يكون صوابًا[١٣].

٣- عدم ورود اللّفظة في المعاجم : فقد خطَّأ بعض اللّغويين الكثير من الألفاظ بحجّة عدم ورودها في المعاجم، واعترض الدّكتور إميل يعقوب على اعتماد اللّغويين على هذا المعيار فقال:"إن كنّا نستطيع الاستناد إلى المعاجم العربية لإثبات صحّة لفظة أو تركيب، فإننا لانستطيع الحكم على أن ما لم يرد فيها خطأ"(١٤)، وبيَّن أنّ هناك الكثير من الألفاظ العربيّة الفصيحة قد غفلت عن ذكرها المعاجم(١٥).

٤- الاستناد إلى تخطئة أحد اللّغويين: فقد يخطِّئ بعض علماء اللّغة بعض الألفاظ مستندين بتخطِئتهم إلى قول أحد العلماء السابقين(١٦).

٥- الاستناد إلى اللّغة الأفصح.

٦- الاستناد إلى قواعد النّحو والصّرف، فتلك القواعد تعدُّ المعيار الأهم للحكم على اللّفظ بالغلط أو الصّواب(١٧).

٧- رفض المولّد : والمولد هو اللّفظ أو المعنى الذي استعمله النّاس بعد عصر الرّواية والاحتجاج، وكثيرًا ما يحكم اللّغويون على تخطئة بعض الألفاظ بحجّة عدم مجيئها بالمعنى المستعملة فيه في كلام العرب(١٨) .

أنواع الأغلاط

الأغلاط اللّغويّة التي يقع فيها العامّة والخاصّة أنواع ، منها(١٩):

١- الألفاظ التي ليس لها أصل في اللّغة وليست هي من المعرّب والمولَّد .

٢- الغلط في ضبط بعض الألفاظ.

٣- الغلط في بعض الصّيغ والعدول بها عن وجهها الصّحيح.

٤- الغلط في معاني الألفاظ ، وذلك بنقلها إلى معنى آخر نقلًا لا تجوزه أساليب اللّغة وقواعد البلاغة ووضعها في غير موضعها.

٥- الغلط في التّعابير والتّراكيب ، من ذلك الأغلاط التي تقع في التّعديّة وفي استعمال الحروف والأدوات النّحويّة في غير مواضعها.

وبما أنّ دراستنا في كشف الأغلاط اللّغويّة في الكتب الرّسميّة ، فحري بنا أن نذكر هنا أهمّيّة تلك الكتب، إذ تعدُّ من أهم الوسائل التنظيميَّة التي يستحيل من دونها العمل الإداري في مؤسّسات الدّولة المختلفة؛ كونها حلقة الوصل بين الإدارات والأفراد ومؤسّسات الدّولة المتنوعة، ووسيلة لنقل الأفكار والمعلومات من مؤسّسة إلى أخرى بهدف تداولها أو إصدار حكم بشأنها لتحقيق الأهداف المقرّرة، وقد وصف الدّكتور نعمة رحيم العزّاويّ الكتاب الرّسميّ قائلًا : "إنه حامل هموم النّاس وأمانيهم، والمسافر الذي تترقبه العيون، والمحدّث الرّسميّ الذي يحمل التّوجيه والعقاب والثّواب، والمبيّن لما يراد تبيينه، وقائل القول الفصل في آخر المطاف ،حيث يستقر قرير العين بين طيات الملفات كمن أدى عملاً وأنجزه برضى وارتياح"(٢٠).

المبحث الأوّل : الأغلاط الصّرفيَّة.

كثيرًا ما يغلط محررو الكتب الرّسميَّة بقواعد الصّرف في بنية الكلمة ممّا يؤدّي إلى إفساد المعنى، وعند النّظر في الكتب الرّسميَّة الصّادرة من المديريّة العامّة لتربيّة واسط، نجد أغلاطًا صرفيّةً متنوّعة: كالغلط بالنّسب ، والغلط في الجموع ، والغلط في التّأنيث والتّذكير، وغيرها، وفي ما يأتي بحث تلك الأغلاط :

الغلط في النّسب إلى رئيس .

ورد في كتاب المديرية العامة لتربية واسط ذي العدد (٢٣٥٧٠) في ٢٠١٨/٥/٢٢ : (تتحمّل اللجان الرئيسية والفرعية المسؤولية القانونية عن تدقيق الأسماء...).

واستعمال هذه اللّفظة بهذه الصّيغة يعدُّ من الأغلاط الشّائعة، فقد ذهب الكثير من علماء اللّغة إلى تخطئة النّسب إلى (رئيس) برئيسيّ ورئيسيَّة ، كما نبَّهت أغلب كتب التّصحيح اللّغويّ على هذا الغلط، وبيَّنوا أنَّ الصّواب أن يُقالُ:(رئيس) و(رئيسة)[٢١]، وفي هذا الصّدد يقول الدّكتور مصطفى جواد: "أما إضافة الياء المشدّدة إلى الصّفة كأن يُقال الرّئيسي والرئيسية فليس من الاستعمالات العربية"[٢٢]، وقد ذكر الدّكتور محمّد العدنانيّ في معجمه الكثير من المصادر التّراثيّة التي نصّت على تخطئة هذه النّسبة[٢٣]، وإنّ أساس التّخطئة لهذا النّسب كون كلمة (رئيس) صفة على وزن (فَعِيل) ومؤنّثها (فَعِيلة) فليس من القياس إضافة ياء النّسب التي تفيد الصّفة إلى ما هو صفة[٢٤] .

ولابدّ من الإشارة هنا أنّ مجمع اللّغة العربيّة في مصر أجاز استعمال(رئيسي) و(رئيسية) بشرط أن يكون المنسوب إليه أمرًا من شأنه أن يندرج تحته أفراد متعددة[٢٥]، وبناءً على ما تقدَّم يتبيَّن أنَّ الصّواب أن يُقالُ في النَّسب إلى رئيس: (رئيس) و(رئيسة) ، فالصّحيح أن نقول : (تتحمّل اللجان الرئيسة والفرعية المسؤولية القانونية).

جمع مدير على مدراء .

كثيرًا ما يغلط محرّرو الكتب الرّسميّة فيجمعون مدير على مدراء، مثل ذلك ما ورد في كتاب المديريّة العامّة لتربيّة واسط ذي العدد (١٨١١٦) في ٢٠١٩/٤/١٦: (اقتضى تزويدنا بالبيانات المدرجة في القائمة المرفقة بالمدراء والمعاونين في المدرسة...).

وهذا الجمع من الأغلاط الشّائعة أيضًا، فلا يُجمع مدير على مدراء ؛ لأنّ من شروط جمع الصّفة على (فُعَلاء) أن تكون صفة لمذكّر عاقل على وزن(فَعِيل) بمعنى (فاعل)، غير معتلّة اللّام، وغير مضاعفة، دالّة على سجيّة مدح أو ذمّ ، مثل ظريف ظرفاء ، بخيل بُخلاء[٢٦]، ويرى اللّغويون أنَّ الغلط في جمع المُدير على مُدَرَاء يأتي نتيجة التوهّم في الـــوزن الصّرفيّ لـ(مدير)، فالذين يجمعونه على (مُدراء) يظنون أنَّ (مدير) على وزن (فَعِيل) وأنّ حرف الميم فيه أصيل غير

زائد، وهذا غلط ، فمُدير اسم فاعل من أدار يدور مُدير على وزن (مُفْعِل)[٢٧]، وقد أشار الدّكتور محمّد مبارك إلى هذا الغلط اللّغويّ وبيَّن أنّه ناتج عن الغلط في صيغ الألفاظ والعدول بها عن وجهها الصّحيح[٢٨] .

يتَّضح ممّا تقدّم أنَّ (مدير) لا يُجمع إلّا جمع مذكّر سالم (مديرونَ) في حالة الرّفع و(مديرين) في حالة النّصب والجرِّ، فالصواب أن يُقال:(اقتضى تزويدنا بالبيانات المدرجة في القائمة المرفقة بالمديرينّ والمعاونين في المدرسة).

جمع حاجة على احتياجات.

ومن أغلاط الجمع التي يقع فيها محرّرو المخاطبات الرّسميّة أيضًا جمع (حاجة) على (احتياجات)، من ذلك ما ورد في كتاب المديرية العامة لتربية واسط ذي العدد (١١٩٧٨) في ٢٠١٨/٣/١٢ : (نؤكد عليكم اجابة على المعلومات المطلوبة في الاحصائية الخاصة باحتياجاتكم من المعلمين والمدرسين...) .

فجمع حاجة على احتياجات مرفوضة عند أغلب اللّغويينَ، والصّواب جمعها على (حاجات)؛ وذلك لأنَّ احتياج مصدر، والمصدر لا يُثنّى ولا يُجمع[٢٩]، وهذا فيه خلاف، فقد أجاز بعض اللّغويين تثنية المصدر وجمعـــه مطلقًـــا، ومنهم من أجاز ذلك بشرط أن يُـــراد بالمصدر العدد، أو أن يكون منتهيًا بتاء المرّة[٣٠]، وقد تُجمع (حاجة) على (حوائج) و (حِوج) و(حاج) على غير القياس[٣١].

بناءً على ما تقدّم يتبيّن لنا أنَّ الصّحيح أن تُجمع حاجة على (حاجات) ، فالصّواب أن يُقال:(المعلومات المطلوبة في الاحصائية الخاصة بحاجاتكم ...) ، و(إلى حاجات القاعة من...).

الغلط في تذكير كلمة (السّنّ) .

يغلط محرّرو الكتب الرّسميَّة في بعض الأحيان في تذكير الأسماء وتأنيثها، ، فتراهم يذكّرون ما أصله مؤنّث، أو يؤنّثون ما أصله مذكّر، وتأتي هذه الأغلاط نتيجة للجهل بطبيعة الاسم، من ذلك ما جاء في كتاب المديرية العامة لتربية واسط ذي العدد ٣٠٦٣ في ٢٠٢٠/٢/٣:(بالنظر لبلوغ سن الذوات المدرجة أسماؤهم في أدناه السن القانوني ...) .

والغلط هنا يتمثّل بتذكير لفظة(السّن) وهي مؤنّثة سواء دلّت على السّنِّ التي في الفم أو دلّت على العمر[٣٢]، أمَّا السِّنُّ الدّالّة على العمر فهي مؤنّثة أيضًا، قال الفيّوميّ(ت٧٧٠هـ):"السِنُّ من الفم مؤنّثة وجمعه أسنان مثل حمل وأحمال ... والسّنّ إذ عنيتَ بها العمر مؤنّثة أيضًا لأنّها بمعنى المدّة"[٣٣] ، وجاء في تاج العروس: "سِنُّ الجارحة

مؤنَّثةٌ ، ثمَّ استعيرت للعمر استدلالًا بها على طوله وقصره ، وبقيت على التأنيث"[٣٤]، وقد ذهب المحدثون إلى تخطئة تذكير لفظ (السِّنّ) أيضًا[٣٥]، وبيّن الدّكتور مصطفى جواد أنَّه لم يرد فيها جواز التّذكير إلَّا للضرورة الشّعريّة، ثم ذكر عدّة أبيات لتذكيرها في الشّعر ضرورةً[٣٦]، بناءً على ما سبق ذكره يتبيّن أن (السّنّ) مؤنّثة ، سواء دلّت على السّنّ الجارحة أو دلّت على العمر، فالصّواب أن يُقال: (السِّنُّ القانونيَّة)، بتأنيث الصّفة لأنَّ الموصوف مؤنَّث.

المبحث الثّاني: الأغلاط النّحويَّة

يقع محرّرو الكتب الرّسميّة في جملة من الأغلاط النّحويّة، وغالبًا ما تكون تلك الأغلاط في أبسط القواعد النّحويّة، إذ يمكن لأي شخص مهما كان تحصيله الدّراسيّ تشخيص أغلب تلك الأغلاط، وإذا أنعمنا النّظر في الكتب الرّسميّة للمديريّة العامّة لتربية واسط ، نجد أنّها لا تختلف عن غيرهـــا من المراسلات الأخرى، فأكــثر الأغلاط النّحويّة فيها تكـــون في العلامات الإعرابيّة الفرعيَّة في المثنّى وجمع المذكّر السالم والأسماء الخمسة ، وغيرها، أمّا الأغلاط في علامات الإعراب الأصليّة فهي قليلة جدًّا أو تكاد معدومة؛ وذلك لأنَّ أغلب محرّري الكتب الرّسميّة عمدوا إلى إهمال ضبط الألفاظ بالحركات(الضّمّة ، الفتحة ، الكسرة ، السّكون)، فلم أجد كتابًا واحدًا صادرًا عن المديريّة العامة لتربية واسط مشكلًا بالحركات، ومن الأغلاط النّحويّة في الكتب الرّسميّة للمديريّة العامّة لتربية واسط :

- **رفع ماحقّه الجرّ**

الغلط في رفع الاسم المجرور.

ومن الأغلاط النّحويّة التي يقع فيها محرّرو الكتب الرّسميّة أنّهم يرفعون ما حكمه الجّر، وقد وجدنا في مراسلات المديرية العامّة لتربية واسط الكثير من هذه الأخطاء وسنختصر على مثال واحد، فقد ورد في كتاب المديرية العامة لتربية واسط ذي العدد (٦٤٢١) في ٢٠١٩/٢/١١: (يسعدنا حضور السادة معلمي ومعلمات الصف الأول المدرجة أسماؤهم ومدارسهم في القائمة المرفقة للاشتراك في الدّورة التدريبية لمعلمو الصف الأول...) .

والغلط في العلامة الإعرابيّة لـ (معلمو) فقد جيء به مرفوعًا على الرّغم من أنّه قد سُبق بحرف الجرّ وهو (اللّام)، وحروف الجرّ تعمل على جرِّ الاسم الذي بعدها[٣٧]، فالصّحيح أن يُقالُ:(لمعلمي الصّفّ الأوّل...) ؛ وذلك لأن (معلّمي) جمع مذكر سالم، وحكم جمع المذكر السّالم النّصب والجرّ بالياء[٣٨] .

الغلط في رفع المضاف إليه .

جاء في كتاب المديريَّة العامَّة لتربية واسط ذي العدد (١٣٢١٢) في ٢٠١٧/٣/٢٦ : (على ان تنجز اللجنة أعمالها خلال فترة ستون يوما).

تضمّن الكتاب أعلاه غلطًا نحويًّا واضحًا، فقد جيء بالمضاف إليه وهو(ستون) مرفوعًا، وحكم المضاف إليه أن يكون مجرورًا دائمًا[٣٩] ، و(ستون) من الألفاظ الملحقة بجمع المذكّر السّالم والتي تُعرب إعرابه بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا[٤٠] ، وبما أنّ (ستين) مضافًا إليه، وحكم المضاف إليه الجرّ كما بيّنا، فالصّواب أن يُقال ، (فترة ستين يومًا).

- **رفع ماحقّه النّصب .**

ويغلط الكثير من محرّري المخاطبات الرّسميَّة في قواعد الإعرابيّة لكان وأخواتها، من ذلك ما وجدته في كتاب المديريّة العامّة لتربية واسط ذي العدد (٢٥٦٥٤) في ٢٠١٧/٤/٢٤: (أن يكون التقديم موضوعي وحسب المعايير...)، وفي الكتاب ذي العدد (٣٤٥٢) في ٢٠١٩/٩/١٨: "يحق للطالب أن يشترك في الامتحان إذا كان راسب في الدور الثاني بدرس واحد أو درسين أو ثلاثة دروس فقط".

وإذا تأمّلنا الكتابين أعلاه، نجد أنَّ محرّرهما قد جعل خبر كان في الكتاب الأوَّل (موضوعي)، وفي الثّاني (راسب) مرفوعين ، والمعلوم أنَّ حكم خبر كان النّصب دائمًا[٤١]، فالصّواب أن يُقال: (ويكون التقديم موضوعيًّا)، و(إذا كان الطالب راسبًا).

- **الغلط في أحكام العدد.**

كثيراً ما يُخالف محرّرو الكتب الرّسميّة أحكام العدد من حيث التّذكير والتّأنيث ، من ذلك ما جاء في كتاب المديريَّة العامَّة لتربية واسط ذي العدد(٩٧٦٧) في ٢٠١٧/٣/٥: (... ولمدة عشر أيام فعلية ويكون الحضور...) .

والغلط هنا في المطابقة بين العدد والمعدود في التّذكير، والصّواب أن يُخالف بينهما ها هنا ؛ وذلك لأنّ العدد (عشرة) إذا كان مفردًا يخالف المعدود في التّذكير والتأنيث، فيذكَّر مع المؤنّث، وتؤنّث مع المذكّر[٤٢]، ولكون أنَّ المعدود (أيام) جاء مذكّرًا يقتضي ذلك مجي العدد مؤنّثًا، فالصّحيح أن نقول :(لمدّة عشرة أيام).

الغلط في تمييز الأعداد.

وقد يغلط محرّرو المخاطبات الرّسميَّة في الحركة الإعرابيّة لتمييز العدد، من ذلك ما وجدناه في كتاب المديريّة العامَّة لتربية واسط ، ذي العدد(٤٦٣٣٤) في ٢٠١٦/١١/١: (يتم فتح باب الاعتراض لمدة ١٥ يوم) .

إذا أعدنا النّظر في الكتاب المذكور آنفًا نجد أنَّ محرّره قد عمد إلى كتابة العدد رقمًا فقط، فلم يذكره كتابةً؛ وهذا قيد يعود لجهله بضوابط كتابة العدد، فكتبه رقمًا تجنّبًا للإحراج، والغلط النّحويّ في الكتاب أعلاه في الحركة الإعرابيّة لتمييز العدد(خمسة عشرة) فقد جاء به مرفوعًا خلافًا للقاعدة النّحويَّة التي تنصُّ على أنَّ تمييز الأعداد المركّبة يكون مفردًا منصوبًا[٤٣]. لذا فالصّواب هو أن يُقال: (خمسة عشر يومًا) .

- **عدم المطابقة بين الصّفة والموصوف.**

من الأغلاط التي يقع فيها محرّرو المخاطبات الرّسميّة عدم المطابقة بين الصّفة والموصوف، من ذلك ما ورد في كتاب المديرية العامة لتربية واسط ذي العدد (٥٠٩٣٥) في ٢٠١٨/١١/١٢:(... والمعطوف على كتاب وزارة التجارة/ دائرة التخطيط والمتابعة / قسم التموين ذو العدد...)، وكذلك ما ورد في الكتاب ذي العدد(٩٩٣٦) في ٢٠١٩/٣/٤:(تجدون صحبة كتابنا قوائم بالأسماء لمستحقي الترفيع كافة من المعلمات التابعين لملاك مديريتنا...).

ففي الكتاب الأوّل لم يُطابق محرّره بين الصّفة والموصوف فخالف بينهما في الإعراب ، فقد جاء بالموصوف(كتاب) مجرورًا بحرف الجرِّ(على)، في حين جعل الصّفة وهي ذو (التي هي من الأسماء السّتة) مرفوعةً، وحكم الصّفة أن تتبع الموصوف بأربعة أشياء ، وهي: الإعراب ، والتّعريف والتّنكير، والإفراد والتّثنية والجمع ، والتّذكير والتأنيث[٤٤]، أمّا في الكتاب الثّاني فقد خالف محرّره بين الصّفة والموصوف في التّذكير والتأنيث ، فقد جاء بالصّفة (التابعين) مذكّرة، بينما كان الموصوف (المعلمات) مؤنّثًا، وهذا يخالف القاعدة النّحويّة التي أشرنا إليها آنفًا.

نستخلص ممّا تقدم، أن الصّواب أن يُقالُ في الكتاب الأوّل:(والمعطوف على كتاب وزارة التجارة/دائرة التخطيط والمتابعة/قسم التموين ذي العدد...)؛ لأنَّ الأسماء السّتّة ترفع بالواو، وتُنصب بالألف، وتجرّ بالياء[٤٥]،أمّا الكتاب في الثّاني فالصّواب أن نقول:(لمستحقي الترفيع كافة من المعلمات التّابعات لملاك مديريتنا)، بتأنيث الصّفة لكون الموصوف جاء مؤنّثًا.

- **كافّــة .**

تكرّر كثيرًا في مخاطبات المديرية العامّة لتربية واسط استعمال(كافّة) متقدمة مضافة إلى ما بعدها[٤٦]، مثال ذلك ما ورد في كتابهم ذي العدد(٢٤) في ٢٠١٨/٣/١٩: (وبخلافه تتحمل الجهة المعنية كافة التبعات القانونية ...).

وقد عدَّ اللّغويون استعمال (كافّة) مضافة إلى ما بعدها من الأغلاط اللّغوية الفاشية بين النّاس حتّى المثقفين منهم[٤٧]، فذهبوا إلى تخطئة هذا الاستعمال، وكذلك تخطئة استعمال(كافّة) معرّفة بأل، فلا يصحُّ عندهم القول: (جاء كافَّــة النّاس) أو (اطّلع عليهــا الكافّة)، وحجّتهم في ذلك أنَّ (كافَّة) لم تستعمل في العربيّة إلّا منصوبة على الحال[٤٨]، فضلًا على ذلك هي لا تثنّى، ولا تجمع، ولا تستعمل لغير العاقل[٤٩]. وبيّن الحريريّ(ت٥١٦هـ) أنّ حكم

(كافّة) تأتي متعقبة، ثمَّ نقل تعليلات العلماء لمجيء كافَّة متصدّرة في قوله تعالى :﴿ومَا أرسَلناكَ إلَّا كافّةً للنّاس﴾[سبأ : ٣٤: ٢٨]، فبيّنَ أنّ منهم من قال: إنّ ذلك ممّا تقدّم لفظه وتأخّر معناه، والتّقدير: وما أرسلناك إلَّا جامعًا بالإنذار والبشارة للنّاس كافّة، وقيلَ (كافّة) في هذه الآية بمعنى (كاف) ثمَّ أُلحقت الهاء بها للمبالغة وهي كالهاء التي في علامة ونسابة(٥٠).

وعلى الرّغم من أنّ جمهور اللّغويين القدامى عدّوا استعمال(كافّة) مضافة أو معرّفة بأل من أغلاط العوام وتحريفهم(٥١) ، نجد أنَّ من المحدثين من ذكر بعض النّصوص التّراثيّة في استعمال (كافّة) مضافة لما بعدها، وكذلك استعمالها معرّفة بأل ممّا جعلهم يجوّزون استعمال (كافّة) مضافة إلى ما بعدها (٥٢)، كما أجاز مجمع اللّغة العربيَّة المصريّ استعمال (كافّة) معرفة، ومنكرة، أو غير منصوبة(٥٣).

ويرى الباحث ضرورة استعمال (كافّة) متأخّرة؛ بناءً على ما ذهب إليه جمهور العلماء، فالصّواب أن يُقال:(تتحمل الجهة المعنية التبعات القانونية كافّة).

العطف على المضاف وتأخير المضاف إليه .

وقد يغلط محررو الكتب الرّسميّة في القواعد الأساسية للإضافة، من ذلك ما وجدناه في كتاب المديرية العامة لتربية واسط ذي العدد (٦٦٨) في ٢٠١٨/٤/١٥: (للارتقاء إلى مستوى المسؤولية في استيعاب وتطبيق التعليمات الامتحانية ...)، وكذلك ورد في كتابهم ذي العدد(١٨٥) في ٢٠١٩/٩/٨: (علما أن مديريتنا لا تتحمل أجور ونفقات الدورة ...).

والغلط في قوله: (استيعاب وتطبيق التعليمات)، و(أجور ونفقات الدورة) فقد عُطف على المضاف وأُخِر المضاف إليه، وهو ما يسمَّى إضافة مضافينِ معطوفين إلى مضاف إليه واحد(٥٤)، وهذا الاستعمال من الأغلاط الشّائعة التي تُخالف القواعد النّحويّة، فتنصُّ القاعدة النّحويّة على أنَّ :"إذا أريد العطف على المضـــاف فلا يُعطف إلّا بعد استكمـــال المضاف إليه"(٥٥)، أي لا يجوز العطف على المضاف قبل إتمام المضاف إليه(٥٦)، وهذا ما ذهب إليه جمهور النّحاة، ولابدّ من الإشارة هنا أن من النّحويينَ من جوّز الفصل بين المتضايفين في سبع مسائل أربع منها تخصّ الشّعر(٥٧).

يتَّضح لنا ممّا تقدَّم أنَّ الصَّواب ألّا يُعطف على المضاف إلَّا بعد المجيء بالمضاف إليه، فالصّحيح أن يُقال: (استيعاب التّعليمات وتطبيقها)، و(أجور الدّورة ونفقاتها).

المبحث الثّالث : الأغلاط الأسلوبيّة

أوّلًا: الأغلاط الدّلاليَّة .

يستعمل محرّرو الكتب الرّسميّة في أغلب الأحيان ألفاظًا للتّعبير على معانٍ معينة، وإذا بهذه الألفاظ لا تحمل تلك المعاني، ولا يقتصر غلط استعمال الألفاظ في غير محلّها الصّحيح على محرّري المخاطبات، بل يشترك فيه عامّة النّاس، وقد تابعت مثل هذه الأغلاط في مخاطبات المديريّة العامّة لتربيّة واسط ، وفيما يأتي بحثها:

تشكيل .

وممّا يغلط به محرّرو الكتب الرّسميّة استعمال كلمة(تشكيل) بمعنى تأليف، من ذلك ما وجدناه في كتاب المديريّة العامّة لتربيّة واسط ذي العدد(٤٣٨٠٤) في ٢٠١٩/٩/٣٠:(تشكيل مجموعة السلامة المروريّة من ضمن الفرق الكشفيّة المدرسية) .

ويعدّ استعمال الفعل (تشكَّل) بهذا المعنى من الأغلاط الشّائعة التي نبّه عليها الكثير من المهتمين بالتّصويب اللّغويّ، فهم يرفضون أن يُقال: تشكّلت اللّجنة من كذا، وحجّتهم أنَّ الفعل(تشكّل) لم يرد في المعاجم القديمة بهذا المعنى[٥٨]، وإذا بحثنا عن دلالة الفعل(تشكّل) في معاجم اللّغة نجده يأتي دالًّا على التّصوّر، ومنه تشكّل العنبُ إذا أينع أو اسودَّ، وأخذ في النُّضج، وشكَّلتُ الكتاب: إذا قيّدته بالإعراب[٥٩]، والصّواب عند أغلب اللّغويين أن يُقال تألّفت أو تكوّنت[٦٠]، ولا بدَّ من الإشارة هنا أنَّ بعض اللّغويين يجوّزون استعمال(تشكيل) للدّلالة على معنى التّأليف، ويعلّلون ذلك بأنّ معنى (تشكّل) في المعاجم: تصوّر وتمثّل، ثمَّ تحوّل عن طريق المجاز حتى أصبح معناه تكوَّن وتألّف واتّخذ شكلًا ، فهم يرون أنّ العلاقة بين المعنيين واضحة ؛ لأنَّ تصوّر الشّيء وتمثله جزءُ من تكوّنه واتخاذه شكلًا[٦١].

واستنادًا إلى ما ذهب إليه أغلب علماء اللّغة نرى أنَّ الصّواب استعمال الفعل (تألّيف) بدلًا من (تشكيل)، فنقول:(تأليف مجموعة السلامة المروريّة من ضمن الفرق الكشفيّة المدرسية).

الكــادر:

يستعمل محررو الكتب الرّسميّة كلمة (الكادر) و(الكوادر) للدّلالة على الهيئات العاملة في مؤسّسة معيّنة، من ذلك ما وجدته في كتاب المديرية العامة لتربية واسط ذي العدد(٢٢) في ٢٠١٨/٣/٧: (وأن يكون العمل على هذه

المنظومات فقط من صلاحية كادر شعبة المعلومات والاتصالات...)، وكتابهم ذي العدد(٢٠١٨٥) في ٢٠١٩/٥/٢:(... وتوزيع الاستبانات البحثية مع الكوادر التدريسية والإدارات المدرسية).

وقد رفض أصحاب التّأليف في التّصحيح اللّغويّ هذا الاستعمال وعدّوه من الأغلاط الشّائعة[٦٢]، وإذا بحثنا عن معنى (كادر) في معاجم اللّغة العربيّة لا نجده يدلُّ على هذا المعنى، أي معنى الهيئات العاملة في مؤسّسة معيّنة، فتكاد تتّفق تلك معاجم على أنَّ معنى الكدر: نقيض الصّفو [٦٣]، وقد أصّل ابن فارس جذر اللّفظ قائلًا :"الكـــاف والدّال والـــرّاء أصل يدلُّ على خلاف الصّفو، وآخر يدلُّ على الحركة"[٦٤]، فهو يرى أنَّ أصل اللّفظ يدلُّ على معنيين، هما : العكر والحركة، وكادر اسم فاعل من الفعل (كدر)، من ذلك قول الشّاعر :

فأجبتُهم إني إذا عاينتها وزلالها من بعدِ صفوٍ كادر[٦٥]

ويرى الدّكتور محمّد العدنانيّ أنَّ من الصّواب استعمال كلمة (المِلاك) أو (المَلاك) بدلًا عن كلمة الكوادر، ثمَّ بيّن أن الكادر: هو ما كان يعرف في زمن العثمانيين باسم (القادرو):وهو النّظام الذي يُثَبَّت به موظفو الدّولة[٦٦] .

يتبيّن ممّا تقدّم لنا أنَّ الصَّواب استعمال كلمة (المِلاك)، بدلًا من (الكادر)، فالصّحيح أن يُقالُ: (وأن يكون العمل على هذه المنظومات فقط من صلاحية ملاك شعبة المعلومات...)، و:(وتوزيع الاستبانات البحثية مع المِلاك التدريسي...).

يعتبر.

ويكثر محرّرو المخاطبات الرّسميّة من استعمال الفعل(يعتبر) بدلًا من الفعل (يعدُّ)، من ذلك ما جاء في كتاب المديريّة العامّة لتربيّة واسط ذي العدد (٢٣٥٧٠) في ٢٠١٨/٥/٢٢ : (تعتبر كليات اللغات لاختصاص الانكليزي من الكليات الساندة لتدريس اللغة الانكليزية).

وهذا الاستعمال من الأغلاط الشّائعة بكثرة حتّى بين المتعلّمين والأدباء والشّعراء ، ولكُثرة شيوعه بين هذه الأوساط ظنَّ بعضهم أنَّه استعمال صحيح فصيح في معناه[٦٧]، لذلك عني مؤلفو كتب التّصحيح اللّغويّ بتصويب هذا الغلط ، فبيّنوا أنّ الفعل (يعتبر) بعيد كلَّ البعد على معنى (يعدّ) ،ودليلهم في ذلك هو عدم مجيء الفعل (يعتبر) في معاجم اللّغة بهذا المعنى، أي معنى (يعدُّ)[٦٨]، فاعتبر يأتي بمعنى الموعظة والاعتبار لما مضى[٦٩]، ومنه قوله تعالى:﴿ فاعتَبِرُوا يَا أولِي الأبصارِ﴾[الحشر، ٥٩/ ٢]، كما استعمل القرآن الكريم الفعل(نعدّهم) على لسان أهل النّار في قوله

تعالى:﴿ وقالُوا مَالنا لا نَرى رجالًا كنَّا نعدّهم من الأشرارِ﴾[ص، ٦٢/٣٨]، ولم يستعمل(نعتبرهم)[٧٠]، وكذلك عُرف عن العرب استعمال الفعل(عدَّ) منذ القدم والنأي عن استعمال (يعتبر)[٧١]، من ذلك قول الشّاعر:

يا قيسُ أنت تعدُّ نفسكَ سيدًا وأبوكَ اعرفه أجل وافضلا[٧٢]

وعدَّ بعض اللّغويين استعمال الفعل(اعتبر) بمعنى(عدّ) كلمة مُوَلَّدَة[٧٣]، بناءً على ما تقدّم تبيّن أنَّه ليس من الصّواب استعمال الفعل (يعتبر) بدلًا من (يعدُّ)، فالصّحيح أن يُقال :(تعدُّ كلّيات اللّغات لاختصاص الإنكليزي من الكلّيات ...).

ثانيا: الغلط في تعدية الفعل

يغلط الكثير من محرّري المخاطبات الرّسميّة في تعدية الأفعال ، فتراهم تارة يجعلون الفعل اللّازم متعدٍّ والفعل المتعدّي لازمًا ، وتارة أخرى يبدلون حرف جرٍّ مكان حرف جرّ آخر في تعدية الفعل اللّازم ، وغير ذلك من أغلاط التّعدية ، وفيما يلي بعض من أغلاط التّعدية في الكتب الرّسميَّة للمديرية العامَّة لتربية واسط:

الغلط في تعدية الفعل أجاب.

كثيرًا ما يغلط محرّرو الكتب الرّسميّة في تعدية الفعل (أجاب) بحرف الجرّ (على)، من ذلك ما ورد في كتاب المديرية العامّة لتربية واسط ذو العدد(١٥٤٠٩) في ٢٠١٧/٤/٥ :(على إدارات المدارس الابتدائية إجابتنا على كتابنا أعلاه...).

والفعل (أجاب) وما يشتق منه يتعدّى بـ(عن)، وقد يتعدّى بنفسه، فنقول : أجاب عن السّؤال ، وأجاب السّؤال[٧٤]، قال الجوهريّ(ت٣٩٣هـ): "الجواب معروف. يُقال: أجابه ، وأجاب عن سؤاله، والمصدر الإجابة..."[٧٥]، وجاء في لسان العرب: "والإجابة : رَجعُ الكلامِ، تقول: أجابّه عن سُؤاله، وقد أجابَه إجابةً..."[٧٦]، فقولهما : أجابه يعني أنَّ الفعل يتعدّى بنفسه ، ومن اللّغويين من ذكر تعدية أجاب بـ (على) في بعض الاستعمالات[٧٧]، ويقول الدّكتور مصطفى جواد: "المسموع عن العرب والمذكور في كتب العربيّة: أجاب عن السّؤال، لا أجاب عليه ، لأن معنى الفعل أجاب يستوجب استعمال عن ،لإفادة الإزاحـة والكشف والإبانة والقطع والخرق، ولا يصلح معه استعمال على التي هي للظرفية الاستعلائية"[٧٨].

يتبيَّن مما تقدَّم أنَّ المشهور عن العرب استعمال الفعل (أجاب) متعدّيًا بحرف الجرّ(عن)، فالصّواب أن نقول:(على إدارات المدارس الابتدائية إجابتنا عن كتابنا أعلاه...).

الغلط في تعدية الفعل أثّر :

ومن أغلاط التّعدية في المخاطبات استعمال الفعل(أثر) متعدّيًا بحرف الجرّ (على)، من ذلك ما وجدناه في كتاب المديرية العامة لتربية واسط ذي العدد (٥٧١٣٤) في ٢٠١٧/١٢/١٩:(مما يؤثر سلبا على نفسية الطالب المعنف...).

واستعمال الفعل(أثر) متعدّيًا بحرف الجرّ(على) من الأغلاط الشّائعة بكثرة ، فالصّواب أن يتعدّى الفعل(أثّر) وما يشتق منه بـ (في) أو بـ (الباء)، جاء في لسان العرب: "والتّأثير: إبقاء الأثر في الشّيء . وأثَّر في الشّيء : ترك فيه أثرًا... ويُقال : أثَّر بوجهه وبجبينه السّجود"[٧٩]، قال تعالى:﴿كَانُوا أكثرَ مِنْهُم وأَشدَّ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الأَرْضِ﴾[سورة غافر:٨٢/٤٠]، وقد نبّه المهتمّون بالتّصويب اللّغويّ على هذا الاستعمال الخاطئ وبيّنوا أنّ الأثر يكون في الشّيء لا خارجه[٨٠]، فالصّواب عندهم أن يُقال: أثر فيه أو أثر به[٨١]، واستشهدوا على ذلك بقول عنترة بن شداد[٨٢]:

أشكو من الهجرِ من سرٍّ وفي علنٍ شكوى تؤثر في صلدٍ من الحجرِ[٨٣]

ومن اللّغويين من يرى أنَّ استعمال (أثَّر) متعدّيًا بـ(على) جاء نتيجة التّرجمة من اللّغات الأخرى[٨٤]، فنظير الفعل في اللّغات الأجنبيّة يتعدّى بـ(على)[٨٥]، يتّضح ممّا تقدَّم أنَّ الفعل أثّر يتعدّى بـ (في) أو بـ (الباء)، فالصّواب أن يُقالُ :(ممّا يؤثِّر سلبًا في نفسية أو بنفسية الطّالب المعنّف).

الغلط في تعدية الفعل أحِيل :

ومن الأغلاط اللّغويَّة الشَّائعة تعدية الفعل (أحِيل) باللّام، من ذلك ما ورد في كتاب المديرية العامة لتربية واسط ذي العدد (٢٧٩٨٨) في ٢٠١٦ /٧/٤: (بالنظر لإحالة السيد: حسام حمزة حبيب مدير قسم تربية العزيزية للتقاعد حسب السن...)، أو تعديته بـ (إلى)، كما ورد في كتابهم ذي العدد (١١٣٣٧) في ٢٠٢٠/٦/٧: (لا يخفي على سيادتكم بأنَّ مديريتنا تعتبر من المديريات الأكثر من حيث أعداد المحالين إلى التقاعد ...).

والصّواب أن الفعل(أُحيل) يتعدَّى بـ(على)[٨٦]، ولابدَّ الإشارة هنا أنَّ مجمع اللّغة المصريّ تعدية الفعل بـ (إلى)[٨٧]، وبناءً على ما ذهب إليه اللّغويون نرى ضرورة تعدية الفعل(أحيل) بـ (على)، فالصَّواب أن نقول:(لإحالة السّيّد ... على النّقاعد) ، و(... من حيث أعداد المحالين على النَّقاعد)

الغلط في تعدية الفعل (أكد) بحرف الجرّ :

ومن الأغلاط الشّائعة أيضًا تعدية الفعل (أكد) بحرف الجرّ، نحو ما وجدناه في كتاب المديريّة العامّة لتربيّة واسط ذي العدد (٥١٧٦١) في٢٠١٨/١١/١٤: ("نؤكد على تنفيذ أوامر الانفكاك والمباشرة للمدرسين والمدرسات ...).

والفعل (أكد) يتعدى بنفسه دون الحاجة إلى حرف جرّ[٨٨]، فقد جاء في لسان العرب: "أكد العهدَ والعقدَ... وقد أكّدت الشّيءَ ووكَدْته"[٨٩]، فالصّواب أن يُقال:(نؤكّد تنفيذ أوامر الانفكاك...).

الغلط في تعدية الفعل (رَغِب) :

ومن أغلاط التّعدية بالحرف ما ورد في كتاب المديريّة العامَّة لتربية واسط ذي العدد (٢٣٣٦٤) في ٢٠١٦/٥/٣٠: (على الموظفين أعلاه الراغبين بالعمل التطوعي تقديم طلباتهم...)، وكتابهم ذي العدد(٣١٨) في ٢٠١٩ /٥/٢٨: (فعلى الراغبين للالتحاق في البرنامج في البرنامج المذكور آنفًا...).

والغلط في الكتابين يتمثّل في تعدية الفعل (رغِبَ) بالباء في الكتاب الأول ، وباللّام في الكتاب الثّاني ، والصّواب أنّه يتعدّى بحرف الجرّ(في)[٩٠]، وهذا ما صرّحت به معاجم اللّغة العربيّة ، فقد جاء في تهذيب اللّغة :"رَغِب الرّجلُ في الشّيء رغبةً فهو راغِبٌ"[٩١]، وقال ابن فارس:"الرّغبةُ في الشّيء: الإرادة له ، رغِبتُ في الشّيء، فإذا لم ترده قلتَ: رَغِبتُ عنه"[٩٢] ، أو قد يتعدّى الفعل بنفسه، من ذلك قولهم: رَغِبت الشّيءَ[٩٣]، إلا أنَّ تعديته بنفسه لم يجــوّزه بعض المحدثين ومنهم الدّكتور محمود إسماعيل عمّار، فيقول في ذلك :"والممارس للأساليب العربيّة يدرك أن هذا الفعل وما يدور حول مادته لا يتعدّى بنفسه، وأن حرف الجر أصيل في استعماله كما يظهر في النّصوص المختلفة ، وتدخل عليه عدة حروف ، يتحدد معناها ، ويتغير مع كل حرف من هذه الحروف، فنقول رغبت في كذا : إذا طلبته ، ورغبتُ عن كذا : إذا تركته وزهدتُ فيه..."[٩٤].

يتَّضح مما تقدَّم ذكره أنَّ الصواب تعدية الفعل (رَغب) بحرف الجرّ(في) ، ويمكن أن يتعدّى بنفسه، فالصحيح أن يُقال:(على الموظّفين الرّاغبين في العمل التّطوعيّ، أو الرّاغبين العمل التّطوعيّ) ، و(فعلى الرّاغبين في الالتحاق، أو الرّاغبين الالتحاق).

الغلط في تعدية الفعل (لَحِقَ) :

ومن أغلاط محرّري الكتب الرّسميَّة في تعدية الفعل اللّازم بغير الحرف الذي يتعدّى به من ذلك ما وجدته في كتاب المديرية العامة لتربية واسط ذي العدد (٣١٨) في ٢٠١٩/٥/٢٨ :(الحاقا لكتابنا ذي العدد ٣٠٧ في ٢٠١٩/٥/١٦ تقرر تحديد موعد اقامة البرنامج التدريبي ...) .

والغلط هنا في استعمال الفعل (لحق) متعدّيًا بـ (اللّام) ، والصّواب تعديته بنفسه أو بالباء[٩٥]، فقد جاء في مقاييس اللّغة :"لَحِقَ فلانٌ فلانًا فهو لاحق ، وألحقَ بمعناه"[٩٦]، وقد ورد الفعل (لحِق) في القرآن الكريم متعدّيًا بالباء ، قال تعالى :﴿الَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ﴾ [آل عمران، ١٧٠/٣] .

بناءً على ما تقدّم نجد أنّ الصّواب تعدية الفعل(لحِق) بنفسه أو بالباء، والصّحيح أن نقول :(إلحاقًا بكتابنا ذي العدد...).

المبحث الرّابع : الأغلاط الإملائيّة

للأغلاط الإملائيّة تأثير كبير على المعنى، فقد تكون تلك الأغلاط سببًا في قلب المعنى ، وغموض الفكرة، وقد حظيت المخاطبات الرّسميّة بحصّة كبيرة من هذه الأغلاط ، وإذا تأمّلنا الكتب الرّسميّة الصّادرة من المديريّة العامّة لتربية واسط من النّاحية الإملائيَّة نلحظ ما يأتي:

١ – إهمال رسم همزة القطع في الكثير من تلك المخاطبات ، إلى حدٍّ لا يكاد أن نجد كتابًا واحدًا يُراعى فيه قواعد همزة الوصل وهمزة القطع ، ويأتي هذا نتيجة الجهل بتلك القواعد، مما يضطرّ محرّر الكتاب لجعلها همزة وصل دائمًا، كما نلحظ في بعض المخاطبات إثبات همزة القطع محلّ همزة الوصل، وهمزة الوصل محلّ همزة قطع، من ذلك قولهم:" تقرر اصدار امر اداري للمحاضرين وألإداريين...."[٩٧].

٢- ومن الأغلاط المتكرّرة في تلك المراسلات: إهمال رسم الهمزة في(أنَّ) والإتيان بها في أغلب تلك المراسلات دون همزة (ان)، ويأتي هذا نتيجة عدم معرفة محرّر الكتاب بمواضع فتح همزة إنَّ وكسرها، ممّا يضطرّ أن يهمل رسمها.

٣- وممّا يشاع أيضًا إهمال رسم المد على الألف، أو إبدال المدّ همزة. [٩٨].

٤- ويكثر في تلك المراسلات أيضًا كتابة التّاء المربوطة (هاء) ، فقد ورد هذا الغلط في كتابٍ واحد أحدى عشرة مرّة[٩٩].

٥- خلو أغلب تلك المراسلات من علامات التّرقيم .

ومن الأغلاط الإملائيّة الأخرى في المراسلات الرّسميّة للمديريّة العامّة لتربية واسط:

الغلط في تنوين الاسم المنصوب .

ومن الأغلاط الإملائيّة التي يقع فيها محررو الكتب تنوين الكلمة المنتهية بهمزة قبلها ألف حيث يزيدونها ألفا في حالة النصب، من ذلك ما وجدناه في كتاب المديرية العامة لتربية واسط ذي العدد(٩٥٧٢) في ٢٠١٨/٢/٢٧:(بناءًا على مقتضيات المصلحة العامة...) .

فكتابة كلمة(بناءًا) في هذه الصّورة يخالف القاعدة الإملائيَّة التي تنصّ على حذف ألف تنوين النّصب والاكتفاء بالتّنوين لوحده في حالات معيّنة ، ومن ضمن تلك الحالات إذا كان الاسم منتهيًا بهمزة قبلها ألف مثل : دعاء وشفاء[١٠٠]، وهذا ما ينطبق على كلمة (بناءً) المنتهية بهمزة قبلها ألف ، فالصّواب أن يُكتب التّنوين فيها بفتحتين دون الحاجة إلى كتابة الألف في آخر الاسم، ويعلّل أحد الباحثين عدم كتابة الألف عند تنوين الاسم المنتهي بهمزة قبلها ألف بقوله :"والأصل في ذلك أنّ العرب لم يكونوا يرسمون همزات ولا نقاطًا، فكانت كلمة مثل (ابتداء) تُرسم (ابتدا)، وفي هذه الحالة إذا رسمت ألف الإطلاق اجتمعت ألفان وهذا ما لا يجوز..."[١٠١].

يتّضح ممّا تقدَّم أنَّ الاسم الذي ينتهي بهمزة قبلها ألف عندما ينوّن تنوين نصب يُكتفى بكتابة التّنوين على الهمزة فقط دون الحاجة إلى كتابة ألف، الصّواب أن نقول:(بناءً على مقتضيات المصلحة العامة...).

الغلط في رسم الهمزة المتوسطة:

- **مسائلة/ كفائة .**

كثيرًا ما يغلط محررو الكتب الرّسميّة في رسم الهمزة المتوسطة، من ذلك ما جاء في كتاب المديرية العامة لتربية واسط ذي العدد(٣١٣٢) في ٢٠١٧/١١/١٤:(ويتحمل مدير المدرسة المسائلة القانونية في مخالفة التعليمات أعلاه)، وكتابهم ذي العدد(٨٤٩٨) في ٢٠٢٠/٣/٩: (وعلى من يجد بنفسه القدرة والكفائة مراجعة قسم التعليم العام والملاك...).

والغلط هنا في كتابة كلمتي (المساءلة) و(الكفاءة) ، فقد رُسمت الهمزة فيهما على الكرسي (المسائلة) و(الكفائة)، والصّواب أن تكتب الهمزة هنا مفردةً على السّطر (المساءلة) و(الكفاءة) وفقًا للقاعدة الإملائيّة التي تقول: إذا كانت الهمزة في وسط الكلمة مفتوحة بعد ألف فإنّها تُكتب مفردة على السّطر[١٠٢].

- **أسمائهم .**

ومن الأغلاط الإملائيَّة في رسم الهمزة المتوسطة قولهم ما وجدته في كتاب المديريّة العامّة لتربية واسط ذي العدد (٢٨٧٠١) في ٢٠١٩/٧/١:(على الذوات المدرجة أسمائهم الحضور إلى مديرية تربية واسط لإكمال معاملاتهم الخاصة بإضافة الخدمة...) .

والغلط هنا في كتابه الهمزة في كلمة(أسمائهم) وهو غلط مزدوج إملائيّ نحويّ ، فهذه الأغلاط وأمثالها تأتي نتيجة الجهل بالقاعدة النّحويّة ، فلم يكن يعرف محرّر الكتاب أنّ (مدرج) اسم مفعول ، واسم المفعول يعمل عمل فعله مطلقًا إذا كان محلّى بأل، فيرفع المفعـول نائب فاعل إذا كان متعديًا لواحد، وإن كان متعدّيًا لاثنين رفع أحدهما ونصب الآخر[١٠٣]، وعلى هذا فإنَّ موقع (أسمائهم) في الجملة نائب فاعل لاسم المفعول (مُدرج) ، ونائب الفاعل حكمه الرّفع دائمًا[١٠٤]، يتّضح ممَّا تقدّم أنَّ الصّواب أن تُرسم الهمزة في كلمة (أسمائهم) الواردة في كتاب المديرية العامة لتربية واسط أعلاهعلى الواو (أسماؤهم).

فصل (أنْ) المصدريَّة عن الـ (لا).

ومن الأغلاط الإملائيّة ما ورد في كتاب المديريّة العامَّ لتربية واسط ذي العدد(٤٣٦٩٣) في ٢٠١٨/١٠/٤:(على ان لا يترتب على ذلك أي تبعات مالية قبل صدور أمر وزارة التربية...)، وكتابهم ذي العدد (١١٢٧٢) في ٢٠٢٠/٥/٢٠:(على ان لا يترتب عليه أي أثر قانوني او مالي ...) .

والغلط الإملائيّ هنا في كتابة (أن لا) خلافًا للقواعد الإملائيَّة، إذ فُصلت أنْ المصدريَّة النّاصبة عن الـ (لا) النّافية، والقاعدة الإملائيّة تنصُّ على أنَّه متى ما سُبِقت (لا) بأنْ المصدريَّة العاملة، وُصِلت بها فتُكتب (ألاّ) بإدغام النّون في اللاّم ، نحو قولهم: (ينبغي ألَّا تهملَ واجبك) و(إلَّا تفعلْ كذا يكُنْ كذا)[١٠٥]، قال ابن قتيبة(ت٢٧٦هـ) :"تكتب (أردتُ ألَّا تفعلَ ذلك)، و(أحببت ألا تقُولَ ذلك) ولا تظهر أَنْ في الكِتَابِ ما كانت عامِلةً في الفعلِ ؛فإذا لم تكن عاملـــــــــــة في الفعل أظهرت"[١٠٦]. أي أنّـــــه إذا سُبِقت الـ (لا) بـــــأن النَّاصبة أو إنْ شرطيّة وصِلت بهما ، أمّا إذا سُبقت الـ(لا) بـ أنْ غير العاملة (المفسِّرة أو المخفَّفة من الثَّقيلة) فيجب أن تُكتب مفصولة عنهما، نحو قولهم:(علمتُ أنْ لا تقولُ ذلك) و(أشرتُ عليهِ أنْ لا يفعل)[١٠٧].

يتبيّن ممّا تقدَّم أنَّ الصّواب وصل (لا) بأنْ المصدرية السّابقة لها ، فالصّحيح أن نقول :(على ألَّا يترتب على ذلك أي تبعات)، و(على ألَّا يترتب عليه أي أثر قانوني...).

الغلط في كتابة الضّاد والظّاء :

يعدُّ عدم التّفريق بين الضّاد والظّاء من أكثر الأغلاط الإملائيَّة التي يقع فيها الكتّاب ، فعلى الرّغم من اختلاف الحرفين في المخرج والصّفات نجد أكثرهم يخلطون بينهما في الكتابة، ومسألة اللّبس بين الضّاد والظّاء ليست مسألة حديثة العهد، بل هي من المسائل التي نبّه عليها القدامى، فألّفوا من أجل ذلك مصنفات مستقلة، من ذلك : كتاب زينة الفضلاء في الفرق بين الضّاد والظّاء ، لأبي البركات الأنباريّ وكتاب الفرق بين الضّاد والظّاء لأبي بكر عبد الله الشّيبانيّ (ت٧٩٧هـ).

ومن الأغلاط الإملائيَّة في كتابة حرفي الضّاد والظّاء في المخاطبات الرّسميّة للمديريّة العامّة لتربية واسط ما عثرنا عليه في كتابهم ذي العدد(١٦١٤) في ٢٠١٨/١٠/٢٣: (ويتحمل المشرف المسؤولية في حالة عدم تنفيذ مذكرة بالموقف الفعلي للملاك من حظور واجازة رسمية...) .

والغلط هنا في كتابة كلمة (الحضور) بالظّاء والصّواب أن تُكتب بالضّاد، فقد جاء في لسان العرب :"الحضورُ : نقيض المَغيب والغيبةِ، حضرَ يَحضُرُ حُضُورًا ..."[١٠٨]، وقد يكون العكس فتستبدل الظّاء ضادًا، من ذلك كتابهم ذي العدد(١١٣٨٣) في٢٠٢٠/٦/٩: (بسبب الحضر القائم والصادر من خلية الأزمــة في محافظة واسط...)، أي (بسبب المنع...) وهذا المعنى الذي أراده محرّر الكتاب، إلّا إنّه أخطأ في كتابة كلمة (الحظر) فجاء بها بالضاد، والصّواب أن تُكتب بالظّاء لأنَّ الحظر في اللّغة : هو المنع[١٠٩]، يتّضح ممَّا تقدّم أنّ الحضر: خلاف الغيبة، ويُكتب بالضَّاد، ومعنى الحظر: المنع، ويُكتب بالظّاء.

الخاتمة والنّتائج

بعد الانتهاء من هذه الدّراسة توصّلنا الى مجموعة من النّتائج أهمها .

١- يرجع شيوع الأغلاط اللّغويّة في الكتب الرّسميّة لأسباب منها: جهل محررو الكتب الرّسميّة بقواعد اللّغة العربيّة ، والاعتماد على السِّياق الشّائع والمتّبع في لغة الخطاب الإداريّ الرَّسميّ ، وطغيان اللّهجة المحكيّة على لسان الكاتب وقلمه .

٢- تتفاوت نسبة الأغلاط في الكتب الرّسميَّة للمديريّة العامَّة لتربية واسط بين كتاب وآخر، فقد وجدنا ألفاظًا مغلوطة في كتاب معيَّن، وردت في كتاب آخر على وجهها الصّحيح.

٣- رصدنا في أثناء الدّراسة الكثير من الأغلاط الصّرفيّة التي وقع فيها محررو المخاطبات الرّسميّة في المديريّة العامَّة لتربية واسط ،من تلك الأغلاط: الغلط في جمع الاسم ، والغلط في النّسب ، والغلط في تذكير الاسم وتأنيثه .

٤- فيما يخصُّ الأغلاط النّحويّة ، وقعت أكثر تلك الأغلاط في الحركات الإعرابيّة الفرعيَّة في المثنّى وجمع المذكّر السّالم والأسماء الخمسة ، أمّا الأغلاط في حركات الإعراب الأصليّة فهي قليلة جدًّا ؛ لإهمال محرّري تلك الكتب كتابة الحركة الإعرابيّة على الحرف الأخير من الكلمة .

٤ – كما كشفت الدّراسة عن أغلاط نحويَّة أخرى، منها : عدم المطابقة بين الصّفة والموصوف في الإعراب وفي التّذكير والتّأنيث، واستعمال كافّة متقدّمة مضافة إلى ما بعدها، والعطف على المضاف وتأخير المضاف إليه ، وغيرها .

٥- عمد محررو الكتب الرّسميّة في المديريّة العامَّة لتربية واسط إلى كتابة العدد رقمًا ، وذلك لجهلهم بضوابط كتابة العدد، فضلاً عن الاضطراب الواضح في الحركة الإعرابيّة لتمييز العدد.

٦- توصّلت الدّراسة إلى بعض الأغلاط الدّلاليَّة، تتمثل باستعمال الكلمات التي لا تحمل المعنى المراد منها، من ذلك (يعتبر، تشكيل ، وغيرها).

٧- وجود الكثير من أغلاط التّعدية في تلك المراسلات ، كاستعمال حرف الجرّ لتعدية الفعل المتعدّي بنفسه، وإبدال حرف جرٍّ مكان حرف جرّ آخر في تعدية الفعل اللّازم ، وغيرها.

٨- من النّاحية الإملائيَّة ، رصد البحث الكثير من الأغلاط الإملائيَّة في المراسلات الرّسميّة للمديريّة العامَّة لتربية واسط، أهمها: الغلط في رسم الهمزة المتوسطة وكتابتها خلافًا للقواعد، والغلط في تنوين الاسم المنتهي بهمزة قبلها ألف، والخلط بين حرفي الضّاد والظاء في الكتابة ، وغيرها .

٩- مالَ محرّرو المخاطبات الرّسميّة في المديريّة العامَّة لتربية واسط إلى إهمال رسم همزة القطع؛ لجهلهم بمواضع رسمها ، والاضطراب في معرفة ما إذا كانت همزة وصل، أو همزة قطع، مما يضطرهم لجعلها همزة وصل دائمًا.

١٠- شاع في تلك المراسلات أيضًا إهمال رسم همزة (إنَّ) وكتابتها بلا همزة (ان)، وكذلك إهمال رسم المد على الألف، كما يكثر في بعض الكتب الرّسميّة كتابة التّاء المربوطة (هاء).

الهوامش:

(١) ينظر : فقه اللّغة العربية ، كاصد الزّيديّ ، ٣٨٣.

(٢) مقاييس اللّغة، ٣٩٠/٤ "غلط".

(٣) ابن منظور ، ٣٦٣/٧"غلط" .

(٤) ينظر : المصدر نفسه ، ٣٦٣/٧ -٣٦٤، وتاج العروس ،١٩/ ٥١٧ -٥١٨ "غلط".

(٥) ينظر مقدمة تحقيق كتاب سيبويه ،٣٣.

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصّل ، ١٨٢/٢.

(٧) الفروق اللّغويّة ،٥٥.

(٨) الجملة العربيّة ،١١٩.

(٩) ينظر : ظاهرة الغلط في الدّرس النّحويّ، رسالة ماجستير ،٣٠

(١٠) ينظر : معجم الخطأ والصّواب ،٣٣ .

(١١) ينظر : المصدر نفسه ،٣٣-٤٥، وموسوعة علوم اللغّة العربيّة، ٧/ ٥١٣-٥١٩ .

(١٢) ينظر : موسوعة علوم اللغّة العربيّة، ٧/ ٥١٣-٥١٤.

(١٣) ينظر : معجم الخطأ والصّواب ،٣٦.

(١٤) المصدر نفسه ،٣٨.

(١٥) ينظر : المصدر نفسه ،٣٨-٣٩.

(١٦) ينظر : المصدر نفسه،٣٩.

(١٧) ينظر : المصدر نفسه،٤٣، وموسوعة علوم اللغّة العربيّة، ٧/ ٥١٨-٥١٩ .

(١٨) ينظر : معجم الخطأ والصّواب ،٤٣.

(١٩) ينظر : فقه اللّغة، محمّد المبارك ، ٣٢٩-٣٣٦.

(٢٠) نقلًا عن الأغاليط اللّغوية الشّائعة في الكتب الرّسميّة ، رسالة ماجستير،٥.

(٢١) ينظر : معجم الأخطاء الشّائعة، ٩٨، وأخطاء اللّغة العربيّة المعاصرة ،٧٧ ، وقل ولا تقل: ١/ ١٤٧- ١٤٨، ومعجم الصّواب اللّغويّ، ٣٨٩/١.

(٢٢) قل ولا تقل: ١/ ١٤٨.

(٢٣) ينظر : معجم الأخطاء الشّائعة ،٩٨.

(٢٤) ينظر : معجم الخطأ والصّواب في اللّغة ،١٤١، وأخطاء اللّغة العربيّة المعاصرة :٧٧.

(٢٥) ينظر : العربيّة الصّحيحة ،١٩٢ .

(٢٦) ينظر : شرح ابن عقيل ، ١٣٠/٤، ومعجم الأخطاء الشّائعة ، ٩٣،

(٢٧) ينظر : نظرات في أخطاء المنشئين ،١٥/٣، ومعجم الصّواب اللّغويّ، ٦٧٦/١.

(٢٨) ينظر : فقه اللّغة ، ٣٣١.

(٢٩) ينظر : نظرات في أخطاء المنشئين ،١/ ١٢٨، ومعجم الصّواب اللّغويّ، ١٠١/١.

(٣٠) ينظر : معجم الصّواب اللّغويّ، ١٠١/١.

(٣١) ينظر : معجم الخطأ والصّواب ،١٢١-١٢٢، وأزاهير الفصحى، ٤٣-٤٤.

(٣٢) ينظر : أزاهير الفصحى، ١٤٥.

(٣٣) المصباح المنير،١/ ٢٩١-٢٩٢"سنن" ، وينظر : قل و لا تقل ،١/ ١٢٨.

(٣٤) الزّبيديّ ، ٢٢٦/٣٥"سنن".

(٣٥) ينظر : أخطاء اللّغة العربيّة المعاصرة، ١٨٢، وأزاهير الفصحى، ١٤٥.

(٣٦) ينظر : قل و لا تقل ،١/ ١٢٨.

(٣٧) ينظر : شرح ابن عقيل، ٣/٣.

(٣٨) ينظر: المصدر نفسه،٦٠/١ ، والنّحو الوافي: ١/ ١٣٩.

(٣٩) ينظر: شرح ابن عقيل:٣ /٤٣ ، والنّحو الوافي: ٧/٣.

(٤٠) ينظر: شرح ابن عقيل:٦٣/١ .

(٤١) ينظر: المصدر نفسه:١ / ٢٦٣.

(٤٢) ينظر : المصدر نفسه ، ٦٧/٤، ومعاني النحو ، ٣/ ٢٧٠.

(٤٣) ينظر : شرح ابن عقيل ، ٤/ ٧٤، ومعاني النّحو ، ٢٧٨/٣.

(٤٤) ينظر : شرح ابن عقيل ، ٣/ ١٩٢- ١٩٣.

(٤٥) ينظر : : المصدر نفسه، ١/ ٤٤.

(٤٦) يُنظر كتاب المديرية العامة لتربية واسط، ذو العدد(١٨٥) في ٢٠١٩/٩/٨، والكتاب ذو العدد (٤٦٣٣٤) في ٢٠١٦/١١/١.

(٤٧) ينظر : أزاهير الفصحى، ١١٨.

(٤٨) ينظر : درّة الغواص ، ٢٠٠-٢٠٢، ومعجم الأخطاء الشائعة، ، ٢١٨.

(٤٩) ينظر : معجم الأخطاء الشائعة،٢١٩، ودقائق العربيّة،١٢٤.

(٥٠) ينظر : درّة الغواص ، ٢٠٠-٢٠١.

(٥١) ينظر : الأخطاء اللّغويّة الشّائعة في الأوساط الثّقافيّة ، ١٣٧.

(٥٢) ينظر : معجم الأخطاء الشّائعة، العدنانيّ، ٢١٨-٢١٩ ، ومعجم الخطأ والصّواب ، ٢٣٢-٢٣٣.

(٥٣) ينظر : معجم الصّواب اللّغويّ، ٦١٤/١ .

(٥٤) ينظر : المصدر نفسه ، ٢ /٨٥٣.

(٥٥) أخطاء اللّغة العربيّة المعاصرة ، ١٧٢.

(٥٦) ينظر : معجم الصّواب اللّغويّ ، ٢ /٨٥٣.

(٥٧) ينظر : أوضح المسالك ،٣/ ١٧٧-١٩٦، وشرح ابن عقيل ، ٣/ ٨٢-٨٧.

(٥٨) ينظر : معجم الخطأ والصّواب، ١٧١، ومعجم الصّواب اللّغويّ،١/ ٢٣٣، ومعجم الأخطاء النّحويّة والصّرفية واللّغويّة الشّائعة، ٥٣٦.

(٥٩) ينظر : لسان العرب ، ١١/٣٥٧-٣٥٨ "شكل".

(٦٠) ينظر: نظرات في أخطاء المنشئين،١/ ٢٤٣، ومعجم الصّواب اللّغويّ، ٢٣٣، وأزاهير الفصحى، ١٨٤.

(٦١) ينظر: معجم الخطأ والصّواب، ١٧١، ومعجم الصّواب اللّغويّ، ٢٣٤.

(٦٢) ينظر : معجم الأغلاط اللّغويّة : ٥٧٣.

(٦٣) ينظر : تهذيب اللّغة، ١٠/١٠٧، ولسان العرب،٥/١٣٤، وتاج العروس،١٤/٢٢ "كدر"،

(٦٤) مقاييس اللّغة : ٥/ ١٦٤ "كدر".

(٦٥) نسب الصّفديّ البيت لأبي عليّ المنجِّم شاهمان بن محمّد بن أحمد (ت٥٦٤هـ)، ينظر: الوافي بالوفيات :١٦/٥٣.

(٦٦) ينظر : معجم الأغلاط اللّغويّة : ٥٧٣.

(٦٧) ينظر: أخطاء لغويّة شائعة ، ١٠٧.

(٦٨) ينظر : معجم الأخطاء الشائعة، ١٦٢، ومعجم الخطأ والصّواب، ١٩٣ .

(٦٩) ينظر : العين ، ٣/٨٤ ، ولسان العرب ٤/٥٣١"عبر".

(٧٠) ينظر: أخطاء لغويّة شائعة ، ١٠٧.

(٧١) ينظر: المصدر نفسه ، ١٠٧-١٠٨.

(٧٢) البيت لعنترة بن شداد ، ينظر : ديوانه ٦٢.

(٧٣) ينظر : معجم الأخطاء الشّائعة،١٦٢.

(٧٤) ينظر : قل ولا تقل ١/ ٦٨، والأخطاء الشّائعة في استعمالات حروف الجرّ، ٦٠.

(٧٥) الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة ،١/١٠٤ "جوب".

(٧٦) ابن منظور ، ١/ ٢٨٣ "جوب"، وينظر : وينظر : قل ولا تقل ١/٦٨.

(٧٧) ينظر : معجم الأفعال المتعدّية بحرف ، ٤٠، والأخطاء الشّائعة في استعمالات حروف الجرّ،٥٩.

(٧٨) قل ولا تقل ١/ ٦٨،

(٧٩) ابن منظور ، ٥/٤"أثر".

(٨٠) ينظر : نظرات في أخطاء المنشئين ،١٢/١، وقل ولا تقل، ١/ ٧٤، وأزاهير الفصحى، ١٨٢.

(٨١) ينظر : معجم الأفعال المتعدّية بحرف، ٧ .

(٨٢) ينظر : المصدر نفسه ، ٧ ، ومعجم الأخطاء الشّائعة ،٢١.

(٨٣) ينظر : ديوان عنترة بن شداد :٤٢.

(٨٤) ينظر : معجم الأخطاء الشّائعة ،٢١، والأخطاء الشائعة في استعمالات حروف الجر،٥١

(٨٥) ينظر : فقه اللّغة المقارن : ٢٩١.

(٨٦) ينظر : نظرات في أخطاء المنشئين ،١/ ١٣٢، ومعجم الصّواب اللّغويّ : ٢٠/١.

(٨٧) ينظر : معجم الصّواب اللّغويّ، ٢١/١.

(٨٨) ينظر : معجم الأخطاء النّحويّة والصّرفيّة واللّغويّة الشّائعة،٢٨٤.

(٨٩) ابن منظور، ٧٤/٣ "أكد".

(٩٠) ينظر : نظرات في أخطاء المنشئين ،١/ ١٨٣.

(٩١) الأزهري ، ١٢٠/٨ "رغب".

(٩٢) مقاييس اللّغة ، ٢/ ٤١٥-٤١٦ ، وينظر : تاج العروس ، ٥٠٨/٢ "رغب".

(٩٣) ينظر : معجم الافعال المتعدّية بحرف، ١٣٠.

(٩٤) الأخطاء الشّائعة في استعمالات حروف الجر ، ١٣٦.

(٩٥) ينظر معجم الأفعال المتعدّية بحرف، ٣٢٥.

(٩٦) ابن فارس ،٢٣٨/٥ "لحق".

(٩٧) كتاب المديريّة العامة لتربية واسط ، ذو العدد (١١٢٧٢) في ٢٠٢٠/٥/٢٠، وينظر : الكتاب ذو العدد(٥٩٣٩) في ٢٠١٧/٢/٧.

(٩٨) على سبيل المثال، ينظر: كتاب المديرية العامّة لتربية واسط ، ذو العدد(١١٩٨٣) في ٢٠١٦/٣/١٥ ، والكتاب ذو العدد(٣٤٩٣٥) في ٥/٨/ ٢٠١٩، والكتاب ذو العدد(٤٢٠٨٣) في ٢٠١٩/٩/٢٢.

(٩٩) ينظر : كتاب المديرية العامة لتربية واسط ، ذو العدد(٥١٤٥٢) في ٢٠١٨/١١/١٣.

(١٠٠) ينظر :الإملاء الميسّر ،٢٣، والمعجم المفصّل في الإملاء ،٩٣، والكافي في قواعد الإملاء والكتابة: ٤٥-٤٦.

(١٠١) الأخطاء اللّغويّة الشّائعة في الأوساط الثّقافيّة ، ٣٥٨.

(١٠٢) ينظر : الإملاء الميسّر ،٤٢، والكافي في قواعد الإملاء والكتابة: ٨٦.

(١٠٣) ينظر : شرح ابن عقيل ، ١٢١/٣.

(١٠٤) ينظر : المصدر نفسه ، ١١١/٢.

(١٠٥) ينظر : علم الكتابة العربيّة، ١٧٥ -١٧٦، وقواعد الإملاء وعلامات التّرقيم ، ٥٤ .

(١٠٦) أدب الكاتب ، ١٧٣.

(١٠٧) ينظر : المعجم المفصّل في الإملاء ، ٢٥٠ ، قواعد الإملاء وعلامات التّرقيم ، ٥٤.

(١٠٨) ابن منظور ، ١٩٦/٤"حضر".

(١٠٩) ينظر : المصدر نفسه ، ٢٠٣/٤"حظر".

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

١. د. محمود إسماعيل عمار، الأخطاء الشائعة في استعمالات حروف الجر، ط١، دار عالم الكتب، الرّياض – السّعوديّة ،١٤١٩هـ. ١٩٩٨م.

٢. ، د. أحمد مختار عمر، أخطاء اللغة العربيّة المعاصرة عند الكُتّاب والإذاعيين، ط٤، دار الكتب العلمية، القاهرة- مصر، ٢٠٠٦م.

٣. محمود عبد الرّزاق جمعة، الأخطاء اللّغويّة الشّائعة في الأوساط الثّقافيّة، ط١ ، مؤسسة بتانة ، القاهرة – مصر ، ٢٠١٨.

٤. خالد بن هلال بن ناصر العبري، أخطاء لغويّة شائعة، ط ١، النّاشر: مكتبة الجيل الواعد، مسقط – عُمان ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٥. أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوريّ (ت٢٧٦هـ)، أدب الكاتب، شرحه وكتب هوامشه وقدّم له: علي فاعور، ط١، دار الكتب العلميّة ، بيروت – لبنان ،١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٦. عباس أبو السّعود، أزاهير الفصحى في دقائق اللّغة، ط٢، النّاشر: دار المعارف بمصر، (د.ت).

٧. زهدي أبو خليل، الإملاء الميسّر، ط١، دار أسامة للنشر والتّوزيع، عمان – الأردن، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٨. أبو محمد عبد الله جمال الدّين بن هشام الأنصاريّ، (ت٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ،تحق: محيي الدّين عبد الحميد، (د. ط)، دار الفكر ، بيروت- لبنان ،(د.ت).

٩. أبو عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النّحويّ (ت٦٤٦هـ)، الإيضاح في شرح المفصّل، ، تحقيق : د. موسى بناي العليلي، (د. ط) ، وزارة الأوقاف والشّؤون الدّينيّة ، بغداد- العراق، (د.ت).

١٠. السّيّد محمد مرتضى الحسينيّ الزبيديّ (ت١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحق: مجموعة من المحققين، ط١، ، الكويت، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

١١. أبو منصور محمد بن أحمد الأزهريّ (ت٣٧٠هـ)، تهذيب اللّغة، تحقـ : د. عبد العظيم محمود ومراجعة : محمد علي النّجار، (د. ط) ، الدّار المصريّة للتأليف والتّرجمة ، القاهرة–مصر (د.ت).
١٢. د. فاضل صالح السّامرائيّ، الجملة العربيّة والمعنى، ط١ ، دار ابن حزم، بيروت– لبنان، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.
١٣. القاسم بن عليّ بن محمّد الحريريّ (ت٥١٦هـ)، درّة الغوّاص، تحقـ :عبد الحفيظ فرغلي علي القرنيّ، ط١، دار الجيل ، بيروت – لبنان، ١٤١٧هـ–١٩٩٦م.
١٤. أمين آل ناصر الدّين، دقائق العربيةّ جامع أسرار اللّغة وخصائصها، ط٣، النّاشر: مكتبة لبنان، بيروت– لبنان، ١٩٨٦م.
١٥. مجلس معارف ولاية الجليلة، ديوان عنترة بن شداد،(د.ط)، مطبعة الآداب، بيروت – لبنان ١٩٨٣م.
١٦. ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ، (د. ط)، دار صادر ، بيروت – لبنان ، (د.ت).
١٧. بهاء الدّين عبد الله بن عقيل العقيليّ (ت٧٩٦هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقـ : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التّراث ، القاهرة، دار مصر للطباعة، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
١٨. إسماعيل بن حماد الجوهري(ت٣٩٣هـ)، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تحقـ: أحمد عبد الغفور عطّار، ط٢ ، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان ، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.
١٩. د. أحمد مختار عمر، العربيّة الصّحيحة، ط٢، عالم الكتب، ١٩٩٨م.
٢٠. د. غانم قدّوري الحمد، علم الكتابة العربيّة، ط١، دار عمّار للنشر والتّوزيع، الأردن، ١٤٢٥–٢٠٠٤م.
٢١. أبو هلال العسكريّ (ت ٣٩٥هـ)، الفروق اللّغويّة، تحقـ : محمد إبراهيم سليم ،(د. ط)، دار العلم والثّقافة، القاهرة – مصر ، (د.ت) .
٢٢. د. إبراهيم السّامرائيّ ، فقه اللّغة المقارن، ط٣ ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان، ١٩٨٣م.
٢٣. د. محمد المبارك، فقه اللّغة وخصائص العربيّة، (د. ط)، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، الأردن، (د.ت) .
٢٤. ، د. مصطفى جواد، قل ولا تقل، ط١ ، دار المدى للثقافة والنّشر، بغداد – العراق، ١٩٨٨م.
٢٥. د. عبد السّلام محمّد هارون ، قواعد الإملاء وعلامات التّرقيم ، تنقيح وتعليق : محمّد إبراهيم سليم ، ونبيل عبد السّلام هارون، (د. ط)، دار الطّلائع للنشر والتّوزيع، القاهرة – مصر، ٢٠٠٥م.
٢٦. أيمن أمين عبد الغني، الكافي في قواعد الإملاء والكتابة، مراجعة : أ. د. كمال بشر، أ. د . محمود كامل النّاقة، (د. ط)، دار التّوفيقيّة للتراث ، القاهرة – مصر ، (د.ت).
٢٧. الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٠هـ)، كتاب العين، تحقـ: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلميّة ، بيروت – لبنان، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

٢٨. أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب سيبويه (ت١٨٠هـ)، الكتاب، تحقـ : عبد السلام محمد هارون، ط٣ ، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

٢٩. د. رمضان عبد التّواب، لحن العامة والتطورّ اللّغويّ،ط١، مكتبة زهراء الشّرق، القاهرة – مصر، ٢٠٠٠م.

٣٠. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقيّ المصريّ (ت ٧١١هـ) ، لسان العرب، (د. ط)، دار صادر ، بيروت – لبنان ،(د.ت).

٣١. محمّد عليّ النّجّار، لغويات وأخطاء لغوية شائعة، (د. ط)، دار الهداية، القاهرة – مصر، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٢. أبو الحسن بن علي بن إسماعيل النّحوي اللّغويّ المعروف بابن سيده (ت٤٥٨هـ)، المخصّص، (د. ط)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان ، (د.ت).

٣٣. د. فاضل صالح السّامرائيّ، معاني النّحو، ط١، دار الفكر للطباعة والنّشر، عمان – الأردن ،١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٣٤. محمد العدنانيّ معجم الأخطاء الشّائعة، ط٢، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٣م.

٣٥. خضر أبو العينين، معجم الأخطاء النّحويّة والصّرفية واللّغويّة الشّائعة، ط١، دار أسامة ، عمان – الأردن، ٢٠١١ م.

٣٦. محمّد العدنانيّ، معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة، ط١، مكتبة لبنان ، بيروت، ١٩٨٩م.

٣٧. موسى بن محمد بن الملياني الأحمدي، معجم الأفعال المتعدّية بحرف، ط١، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ١٩٧٩م.

٣٨. د. إميل بديع يعقوب، معجم الخطأ والصّواب في اللّغة، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ١٩٨٣، ١٩٨٦م.

٣٩. : د. أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، معجم الصّواب اللّغويّ دليل المثقف العربيّ، ط١، عالم الكتب، القاهرة – مصر،١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

٤٠. ناصيف يمّين، المعجم المفصّل في الإملاء (قواعد ونصوص)، ط٤، دار الكتب العلميّة ، بيروت – لبنان، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٤١. د. هلا أمُّون، معجم تقويم اللّغة وتخليصها من الأخطاء الشّائعة، (د. ط)، دار القلم ،بيروت – لبنان، (د.ت) .

٤٢. أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللّغة، تحقـ: عبد السّلام محمد هارون،(د. ط) ، دار الفكر،١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٤٣. د. عباس حسن النّحو الوافي، ط٣، دار المعارف، مصر، ١٩٧٤م.

٤٤. مازن المبارك، نحو وعي لغويّ، (د. ط)، مؤسسة الرّسالة، بيروت – لبنان، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٤٥. محمد جعفر الشّيخ إبراهيم الكرباسي، نظرات في أخطاء المنشئين، (د.ط)، مطبعة الآداب- النّجف- العراق، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م .

٤٦. صلاح الدّين خليل بن ايبك الصّفدي(ت٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، تحق : أحمد الأرنؤوط و تزكي مصطفى، ط١، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت – لبنان،١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

الرّسائل والأطاريح

١. بيداء عبد الحسن ردام، الأغاليط اللغوية الشّائعة في الكتب الرّسميّة الصّادرة عن المؤسسات الجامعيَّة(جامعة بغداد أنموذجًا)، رسالة ماجستير ، كلّيّة التّربية للبنات ، جامعة بغداد،٢٠١٥م.

٢. أحمد رحمان ثابت الزّكي ظاهرة الغلط في الدّرس النّحويّ حتَّى نهاية القرن الرّابع للهجرة، رسالة ماجستير، عمادة الدّراسات العليا ، جامعة مؤتة ، ٢٠١٣م.